جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المحاضرة العاشرة : الفكر السياسي عند شارل لويس دو مونتسكية

مقياس: تاريخ الفكر السياسي

السنة : الأولى: الليسانس علوم سياسية السداسي الثاني

الفئة المستهدفة : طلبة سنة أولى ليسانس علوم سياسية المجموعة الأولى

الحجم الساعي الأسبوعي : ثلاثة ساعات (3 0س)

اعداد الدكتور : توازي خالد أستاذ محاضر (أ)

عنوان الدرس : الفكر السياسي عند شارل لويس دو مونتسكيو

اهداف الدرس :

إعطاء معالم للطالب حول الحياة السياسية في فرنسا القرن التاسع عشر

ابراز الدور الذي لعبه مونتسكيو في بعث فكرة الفصل بين السلطات

دور مونسكيو في إرساء قواعد نظام حكم معتدل

ملخص الدرس : يتناول الدرس الفكر السياسي عند مونتسكيو وهو مفكر سياسي فرنسي اسهم بشكل كبير في وضع نظرية الفصل بين السلطات والتي ارست معالم اغلب الأنظمة الديمقراطية في العالم.

من هو شارل لويس دو مونتسكيو :

بعد موت الملك الشيخ في عام 1715 ظهرت الوصاية على العرش و ما تبعها من أحداث تمثلت بالانطلاق العنيف للأحاسيس والأرواح ولقد سلطت هذه التطورات الضوء على مونتسكيو مؤلف الرسائل الفارسية وعلى فولتير مؤلف الرسائل الفلسفية ، فا في عام 1669 ولد شارل لويس دو مونتسكيو الذي أصبح في سن 25 مستشار برلمان بوردو ثم ورث وظيفة رئيس محكمة ،و يعتبر **كتاب الرسائل الفارسية** عبارة عن قصة خيالية تروي قصة فارسان "ريكا" و"اوزبك" في مدينة باريس ويعتبر هذا الكتاب مقدمة لكتابه الأخر والموسوعي روح القوانين .

- **يرى مونتسكيو أن الشر ليس في تعدد الأديان بل في روح عدم التسامح والتبشير بدين مهيمن ويرى في ذلك سبب لنشأة الحروب التي تملأ التاريخ .**
- يعبر كتاب الرسائل الفارسية عن مجموعة من الأفكار أهمها حسب مونتسكيو أن الحكم الأكثر اتفاقا مع العقل هو الذي يسير بهدفه بأقل ما يمكن من تكاليف.
- ينتقد الملكية التي يرى أنها تتحول دائما إلي استبدادية أو إلي جمهورية ، ويرى أن القوة لا يمكن أن تكون مقسمة بشكل متساوي بين الأمير والشعب فالتوازن بينهما صعب وغالبا ما يميل هذا التوازن لصالح الأمير الذي يتولى قيادة الجيوش (ما يدهش اوزبك أن سلطة الملوك كبيرة لكنها لا نمارس بالمقدار الذي يمارسها به السلاطين).

في عام 1734 ظهر لمونتسكيو كتاب تحت عنوان **التأملات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم** وهذا الكتاب بحث في أسباب تبدو دائما نفسها لان البشر لديهم في كل الأزمنة نفس الأسباب فكل الأحداث الطارئة تخضع لأسباب عامة أخلاقية أو طبيعية وهذه الأسباب العامة ترفع امة وتحافظ عليها او تسقطها والحظ لا يهيمن على العالم فالسبب العام يجر معه كل الأسباب الطارئة ؛ ويعتبر كتاب روح القوانين قراءة في مؤسسات التي عرفها البشر من خلال دراسة القوانين والأعراف المختلفة لكل شعوب الأرض بغرض توضيح سببها وكشف روحها .

والكتاب دراسة تنبث بأن تعدد وتنوع القواعد الناشئة إما عن العرف أو عن إرادة المشرعين لم يكن ثمرة النزوة أو التعسف أو الهوى وإنما هو وليد العقل الإنساني وانه يخضع لبعض المبادئ التي تكتشف من استخلاص طبيعة الأشياء ؛ إن هذه القوانين وان كانت عامة تحكم الشعوب فانه لا يمكن أن تكون هي نفسها في كل مجتمع بل تختلف وفق الظروف الخاصة لكل مجتمع.

فافي حالة الطبيعة تخلى البشر عن مشاعية الثروات الطبيعية ليعيشوا تحت سلطة القوانين المدنية تنبثق فقط عن العقل الذي يحكم شعوب الأرض قاطبةً.

ويرى أن الإنسان باعتباره كائن عاقل ينتهك باستمرار القوانين التي أقامها الله ويغير القوانين التي يبتدعها هو بنفسه ولهذا فهو يحتاج إلي قوانين متفقة مع طبيعته وهنا تأتي أهمية القوانين السياسية والمدنية والأخلاقية والدينية التي تعيد الإنسان إلي واجباته الاجتماعية

نظرية الحكومات

لقد كان التصنيف التقليدي مند أرسطو يقوم على التميز بين الملكية والارستقراطية والديمقراطية إلا أن مونتسكيو يقترح تصنيف أخر فهناك دائما ثلاثة نماذج للحكم لكن عمليا هناك أربعة لكن بأسماء مختلفة

1/ **النظام الجمهوري** : هو نظام تكون السلطة العليا بيد الشعب

ا/**الحكم الجمهوري الديمقراطي** السلطة بيد الشعب

ب/ **الحكم الجمهوري الارستقراطي** السلطة العليا بيد فئة قليلة من الشعب.

2/ **الحكم الملكي**: الحكم لفرد واحد يحكم بواسطة القوانين الثابتة والقائمة.

3/**الحكم الاستبدادي** : حكم بدون قانون وبدون قاعدة وكل شيء يجري حسب الاهواء

- ❖ وكل نظام يقوم على مبدأ

أ. **مبدأ الحكم الجمهوري الديمقراطي** : هو الفضيلة وهي حب الوطن وقوانينه والمساواة التي تتجاوز كل الامتيازات

ب. **مبدأ الحكم الجمهوري الارستقراطي** مقرون دائم بالفضيلة إلا أن مبدئه الأساسي هو الاعتدال وتقيم الفئة الحاكمة العدل بين الناس وتترك مجالا للشعب ليعبر عن رأيه ولهذا لابد أن تنزع القوانين لتوفير روح الاعتدال التي تعوض روح المساواة في الدولة الشعبية.

ج. **مبدأ الحكم الملكي** هو الشرف أي التقيد بالمراتب واشتراط نبل المولد أي الوضع الاجتماعي بالولادة .

د. مبدأ الحكم الاستبدادي: هو الخوف أي إخافة المحكومين بواسطة استعمال القوة يتساوى فيه الرعية لأنهم لا يساوون شيء.

- فساد الأنظمة عنده : إن فساد الأنظمة يبدأ دائما بفساد مبادئها وهو بهذا يتفق مع ميكيافيلي .

الحكم المعتدل عند مونتسكيو

يعبر هذا النظام عن الحكم الليبرالي ذو الجذور الارستقراطية والذي لم يكن عدو للحكم الملكي الاستبدادي لكن عدو لممارسة السياسية لملك فرنسا لويس الرابع عشر ويفضل مونتسكيو نظام الحكم الملكي القائم على مبدأ الشرف لكن مع وجود سلطات متوسطة أو أجسام متوسطة خاضعة أو تابعة أو سلطات مضادة أو قوى مضادة ووظيفة هذه السلطات مقاومة التجاوزات التي يرتكبها السيد

هذه القوى تتدخل وتعترض وتمنع حينما يتطلع السيد لان يحل إرادته محل القوانين الأساسية هذه السلطات في الواقع لا تقسم السيادة قانونيا وإنما تحدها من كل جانب وتجعل من الملكية المطلقة ملكية معتدلة واقعيا ومختلطة.

- **نظرية الفصل بين السلطات**

من خلال دراسة النموذج الانجليزي اقتنع مونتسكيو ان هذا النظام هو الكفيل بتحقيق الحرية السياسية التي تتوقف عليها الحريات الأخرى مثل حرية الفكر والعقيدة والتملك.

الحرية السياسية هي سلطة القوانين لا سلطة الشعب وسلطة القوانين هي حرية الشعب ان الحرية هي الحق في فعل كل ما تسمح به القوانين فإذا أبيح لكل مواطن أن ينتهك القوانين لا ما بقيت هناك حرية لانها ستفتح المجال للجميع حتى ينتهكوها بدورهم .

إن التجربة تبين أن كل إنسان يتمتع بسلطة يميل إلي إساءة استعمالها وحتى لا تكون على الإطلاق أي إساءة استعمال على السلطة بفعل ترتيب الأشياء أن توقف السلطة ؛ وبعبارة أخرى فان الحرية السياسية تخضع لترتيب الأشياء أي لتوزيع السلطات ومن هنا تأتي نظرية الفصل بين السلطات الثلاث يناقش مونتسكيو فصل السلطات انطلاقا من دراسته للمجتمع البشري وللبرهنة على المخاطر التي تنتج عن تجميع السلطات في هيئة واحدة فهو يقول إذا اجتمعت السلطة التنفيذية والتشريعية في يد واحدة فهذا يعرض حرية المواطنين للخطر لان السلطة التي تمارس هذه السلطة المزدوجة قد تنصرف لسن قوانين جائرة وتعمل على تنفيذها بأساليب تعسفية واستبدادية كما تنعدم الحرية اذا اجتمعت معهم السلطة القضائية ولهذا فإذا أردنا أن نحقق اكبر قدر من الحرية لابد من توزيع السلطات على هيئات مختلفة تحد الواحدة منها الأخرى وتحول دون طغيانها.

السلطة التنفيذية توضع في يدي شخص واحد لضمان سرعة العمل التنفيذي كما يجب أن تتمتع بحق إبطال قرارات السلطة التشريعية وحق دعوة هيئتها للانعقاد وتحديد عهدتها إذ لو أعطيت الهيئة التشريعية حق التمديد لنفسها فقد يدفعها ذلك إلي تمديد نفسها إلي ما لا نهاية بهدف الاستيلاء على السلطة.

السلطة التشريعية لا يحق لها التدخل في قرارات السلطة التنفيذية او تعطلها كما لا يحق لها محاكمة الملك بل محاسبة الوزراء وتتمتع بصلاحيات في الأمور المتعلقة بالجباية وتجنيد القوات.

السلطة القضائية يجب أن لا تعهد إلي هيئة دائمة بل إلي موظفين ينتمون إلي الطبقة النبيلة يديرون شؤون العدل وفقا للأصول القانونية.

وبتفسيره لنظرية الفصل بين السلطات وأسس ممارستها يصل مونتسكيو إلي تحديد أسس العلاقة ضمن إطار التوازن فالسلطات توقف بعضها السلطة التنفيذية بحق الفيتو والسلطة التشريعية بفصلها في قضية جباية الأموال وتعبئة

الجيش وبالرقابة التي تفرضها على الوزراء بالإضافة إلي هذا يدعو إلي تقسيم الاختصاصات داخل الهيئة الواحدة الهيئة التشريعية إلي مجلسين مجلس عموم منتخب ومجلس لوردات يعين أعضاءه من بين النبلاء زهي محاولة توفيقية السلطة التنفيذية مقسمة بين الملك والوزراء الملك رمز الدولة ويتمتع بحق حماية الدولة من إمكانية طغيان السلطة التشريعية ولا يخضع للرقابة.

إن الشعب كجسم سياسي يجب أن يشرع لكن الأمر مستحيل في الدول الكبيرة ومليء بالمساوئ في الدول الصغيرة ولهذا تظهر الحاجة لوجود ممثلين يختارهم الشعب لكفاءتهم